المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات على الخط

مادة مدخل للاقتصاد

د. سراج وهيبة

المحور السابع: الأنظمة الاقتصادية

المحور السابع: الأنظمة الاقتصادية

إن العمل عل حل المشكلة الاقتصادية تعتمد على النظام الاقتصادي القائم

1. تعريف النظام الاقتصادي:

تعريف 01: مجموع الآليات والمؤسسات التي تصنع وتنفذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لتحقيق هداف إقتصادية.

تعريف 02: جميع المؤسسات، المنظمات، القوانين، القواعد، القيم وأنماط السلوك التي تؤثر مباشرة أو عن طريق غير مباشر على السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية.

تعريف 03: هو مجموع القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي والتي يتم من خلالها استخدام الموارد الإنتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية بهدف تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها.

تعريف 04: هو مجموع العلاقات الاقتصادية، القانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين.

تعريف 05: هناك من يرى بأن النظام الإقتصادي يعرف من خلال 03 عناصر أساسية:

- ✓ المذهب الفكري.
- ✓ القوى الإنتاجية.
- ✓ العلاقات الإنتاجية.

} تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي.

- إن أبعاد المشكلة الاقتصادية ماذا .... كيف، ولمن ننتج وضمان النمو الاقتصادي ← لا تقتصر على مجتمع دون الآخر كما سبق في الذكر، هذه المشاكل تنجم عن ندرة الموارد (عوامل الإنتاج) التي تعاني منها كل المجتمعات بغض النظر عن النظام الإقتصادي الذي تتبعه سواء كانت صغيرة أو كبيرة الحجم.[i]

أنماط حل المشكلة الاقتصادية:

هناك 03 أنماط لحل المشكل لاقتصادية:

- ✓ ان نترك لجهاز الأسعار (الأثمان) الحرية المطلقة للإجابة على الأسئلة لماذا... كيف ولمن ننتج في ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ودون تدخل من جانب الدولة أو أي سلطة **(هذا هو النظام الرأسمالي)**.

- ✓ أن تسيطر سلطة عليا عل زمام الموارد الإقتصادية المتاحة وتتخذ القرارات في شأن ماذا..... كيف، لمن ننتج وقت مشيئها **(هذا هو النظام الاشتراكي)**.
- ✓ أن نعتمد على **(النظام الاقتصادي الإسلامي)**.
- ✓ أن نجمع بين مزايا النظامين الرأسمالي والاشتراكي والاستفادة منها في نظام واحد مشترك هو **(النظام المختلط)**.

I. النظام الاقتصادي الرأسمالي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندة، اليابان، بريطانيا..... إلخ.

1. **الرأسمالية:** هي تنظيم النشاط الإقتصادي في المجتمع على أساس قيام الفرد أو الرأسمالي أو مجموعة من الأفراد مجتمعين (الشركات الرأسمالية) بتجميع رؤوس الأموال لإقامة المشروع من أجل تحقيق ثروة تمكنهم من الحصول على أرباح ومن ثم زيادة وتراكم رأس المال لديهم بإستمرار.

2. خصائص (أسس) النظام الرأسمالي:

1. **الملكية الفردية (الخاصة) لعناصر الإنتاج:** الفرد حر في امتلاك ما يشاء وبأي قدر وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وانشاء المشاريع الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها أو مجال نشاطها.
2. **حافز الربح (الدافع الفردي):** النظام الرأسمالي أصلا يهدف لتحقيق مصلحة الفرد أولا ومصلحة الجماعة أخيرا لذلك فسعي الفرد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح هو الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد (فالرأسمالي يبذل كل جهده في مشروعه من أجل زيادة الربح، كذلك العامل يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.
3. **آلية السوق (نظام السوق):** يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلي السوق (آلية السعر) حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى اشباع).
4. **الحرية الإقتصادية:** الفرد في النظام الرأسمالي يتمتع بالحرية في اختيار الحكومة، ممارسة أي نشاط اقتصادي يرغب في أدائه، حرية الإنتاج والاستهلاك، حرية انفاق دخله على مختلف السلع والخدمات دون قيود من الحكومة (الدولة).

5. **تقييد دور الدولة:** يعمل النظم الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في الرعاية العدل والأمن ⟵ أما النشاط الإقتصادي فيترك أمره كليا للفرد. (الليبرالية: عدم تدخل الدولة في الحياة الإق)

دور الحكومة (الدولة) ⟵ الدفاع الخارجي أو الداخلي، تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.[ii]

6. **المنافسة الحرة:** (الليبرالية)

تعد شرطا أساسيا لإشباع الأفراد والتقدم الاقتصادي فالمنافسة الحرة تجعل كل المنتجين يعملون على خفض تكاليف ⟵

الإنتاج في المقابل تخفض أثمان السلع التي يقومون بإنتاجها ⟵ لمواجهة منافسة الأخرين وزيادة ↗ حجم المبيعات وبالتالي الأرباح اضافة لضمان زيادة جودة المنتج لجذب المزيد من العملاء بالإعتماد على التطور التكنولوجي، التجديد والابتكار.

3. علاج المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي: مبدأه (دعه يعمل دعه يمر)

إن حل المشكلة الإق في هذا النظام يستند **لآلية الأسعار** وتفاعل قوي العرض والطلب بمعنى أن جهاز الأسعار هو المحرك الفعال لتوجيه المنتجين وهذا يؤدي ↗ لاشباع وتلبية رغبات المستهلكين (⟵ سعر إحدى السلع بسبب ↗ الطلب عليها من المستهلك ⟵ يدفع المنتجين لزيادة العرض من هذه السلع والخدمات) لتحقيق الربح

⟵ حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب) أما (↙ سعر السلعة هذا نتيجة ↗ العرض الكبير منها هذا ⟵ يدفع المنتجين ↙ كميات السلع ⟵ لتحقيق التوزان بين العرض والطلب).

- واستنادا لأن **الربح** هو الحافز في النظام الرأسمالي فإن **نظرية الأسعار** تستحود الدور الرئيسي في **تحديد كمية ونوعية السلع التي يتم انتاجها** ⟵ هذا يحل الركن الاول من ⟵ المشكلة الاقتصادية **(ماذا ننتج)** وهنا تسود المنافس الحرة في السوق وهو الذي يدفع المنتجين لاستخدام أفضل الطرق والأساليب الإنتاجية والتي توفر لهم أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة (المنافسة بين المنتجين) للتحسين المستمر في أساليب الإنتاج المستخدمة)
- إن الإقتصادي الإيطالي (Pareto) وضع أمثلة أطلق عليها أمثلة باريتو تنص على أن النظام الرأسمالي يضمن التخصيص الأمثل للموارد وإنتاج الحد الأعلى من المخرجات من خلال حد

أدنى من المدخلات ← بسبب توافر شروط معينة يقف على رأسها حرية المنافس والمساوات في المنافع والتكاليف لأفراد المجتمع وبذلك تتحقق الاجابة على الركن الثاني من اركان المشكلة الاقتصادية **كيف ننتج**.

- **لمن ننتج:** فالإجابة هي أن حصة كل فرد من الناتج القومي الإجمالي تتحدد وفقا لمقدار المساهمة في النشاط الإنتاجي (العامل يحصل الأجر، الأرض تحصل الريع، رأس المال تحصل الفائدة، التنظيم على الأرباح، حيث يتحدد نصيب كل عنصر من خلال آلية العرض والطلب.

خلاصة القول ان حل المشكلة الاقتصادية في النظام الراسمالي لن يكون الا من خلال آلية السعر اي التفاعل بين قوى العرض والطلب، فانطلاقا من فكرة ان كل ما ارتفع سعره فهو نادر والذي يعكس ان الطلب اكبر من العرض، أي ان المجتمع بحاجة ماسة لهذه السلعة، هنا يتضح جليا التوافق التام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع دون تدخل الدولة في ذلك.

وهذا ماكد عليه ادم سميث من خلال استغرابه حول قدرة السوق وبصفة عفوية على تنظيم اقتصاد المجتمع واصفا ذلك باليد الخفية.

وبالرغم من قدرة النظام الراسمالي على علاج المشكلة الاقتصادية من خلال الية السعر، الا ان ذلك اظهر قصور فيما يتعلق بمعدومي الدخل خصوصا بان النظام الراسمالي يؤمن بان الطلب= الحاجة + القدرة على الشراء.

وهذا ماحاول النظام الاشتراكي ايجاد حل له من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

النظام الاقتصادي الاشتراكي: (الاقتصاد المخطط)

1. **تعريف الاشتراكية:** هي تنظيم اقتصادي يعني اشتراك أفراد المجتمع في انتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا، كما تعرف على أنها "النظام الذي يتميز بتملك الدولة (الملكية الجماعية) لوسائل الإنتاج وخاصة الأموال (كالأراضي والآلات والمصانع).

2. خصائص النظام الاشتراكي:

- ✓ سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.
- ✓ تغليب المصلحة العامة على الخاصة.
- ✓ الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج (الملكية ملكية الدولة) وهذا يعطي الحكومة الحق في الإدارة والتنظيم والتوجيه للموارد الإقتصادية خدمة للمجتمع.

✓ يهدف لتحقيق الكفاية أي ← حسن استغلال الموارد الإقتصادية والعدل ← عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

3. علاج المشكلة الإقتصادية في النظام الاشتراكي: (مبدأه لكل حسب طاقته ولكل حسب عمله).

يقوم النظام الاشتراكي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق **آلية التخطيط** حيث تقوم الدولة بإتباع أسلوب **التخطيط المركزي الشامل**

- خلال هذا النظام يكون للدولة الدور الواسع حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا وتخضع سلوكهم للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية.
- إن جهاز التخطيط المركزي هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب انتاجها **(ماذا ننتج)** ← كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الإقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع لسلع وخدمات متاحة **(كيف ننتج)**، **حيث** تقرر الخطة وذلك بالاعتماد على الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد المتاحة فمثلا (إذا كان عنصر العمل متوفر بنسبة عالية فيتم اعتماد الأسلوب المكثف للعمل أما إذا كان عنصر رأس المال هو المتوفر بكثرة فيتم الإعتماد الأسلوب المكثف لرأس المال)، كما ان جهاز التخطيط المركزي هو الذي يقوم بتحديد الجور والمكفآت التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات **(لمن ننتج)**.
- **وعليه يمكن القول بان النظام الاشتراكي حاول حل المشكلة الاقتصادية من خلال الفعل المخطط والذي يحل محل عفوية السوق، من خلال مايلي:**
- **تقوم الدولة اولا بحصر ماهو متاح من موارد.**
- **يتم ترتيب الحاجات بصفة رسمية وعلى جميع افراد المجتمع الامتثال لها.**
- **يتم تخصيص(توجيه) الموارد نحو الاحتياجات بهدف ضمان الضرورية منها ثم الكمالية الى غاية نفاذ الموارد.**
- **غير ان كل ماذكر سابقا لم يمنع من وجود اشكال في النظام الاشتراكي، حيث لايمكن تحديد ترتيب واحد ووحيد لجميع افراد المجتمع والذي يقضي على خاصية ان الحاجة امر شخصي وفردي. ومجددا يستمر البحث عن علاج للمشكلة الاقتصادية من خلال تبني كل من النظام**

الراسمالى والنظام الاشتراكي لبعض عناصر النظام الاخر من اجل سد ثغراته وهو ماسنحاول تحديده من خلال النظام المختلط.

II. النظام الإقتصادي المختلط:

نظرا للإنتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين اتجهت العديد من البلدان إلى اتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظاميين **يعرف بالنظام الإقتصادي المختلط)** ويتميز:

- **الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج (نظام رأسمالي).**
- **لكن مع تدخل الدولة في أمور معينة** مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج والمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها **(مشروعات القطاع العام).**

1. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

المشكلة الاقتصادية تعالج في هذا النظام عن طريق نظام السوق والأسعار كما في النظام الرأسمالي ولكن الدول تتدخل بصورة متزايدة لأسباب مختلفة.

لذلك اتجهت بعض النظم الإقتصادية نحو الأخذ بأحسن ما في النظامين.

حل الركن الاول من اركان المشكلة الاقتصادية (لماذا ننتج):

فيما يتعلق بالشق الأول من اركان المشكلة الإقتصادية، فإن تخصيص الموارد الإقتصادية في النظام المختلط يتم من خلال آلية الأسعار من جانب وتوجيه الدولة من جانب آخر حيث تستخدم الدولة العديد من الوسائل لتنظيم الفعاليات الإنتاجية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية.

مثال: إن وجدت الحكومة اختلالا اقتصادي معينا متعلق مثلا بتخصيص الموارد الإقتصادية والذي ربما ينشأ من سيطرة المؤسسات الاحتكارية (الهادفة لتحقيق أرباح اقتصادية) فقد تقوم الحكومة بتثبيت الاسعار اوحتى تاميم تلك المؤسسات.

- تقوم الدولة كذلك بالحفاظ على المنافسة الحرة.

حل الركن الثاني من اركان المشكلة الاقتصادية (كيف ننتج)

إن سعي النظام المختلط للحفاظ على حرية المنافسة بين المنتجين سيدفع المنتجين إلى استخدام أفضل الأساليب الإنتاجية والتي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار.

حل الركن الثالث من اركان المشكلة الاقتصادية (لمن ننتج)

أما عن كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي فيتحدد من خلال آلية السعر وقانون العرض والطلب، وكما تعمل الدولة على اصدار القوانين المتعلقة بحماية مصالح الأفراد (تحديد ساعات العمل وضمان الحد الأدنى للأجور) وعلى افتراض ان آلية السعر لم تؤدي لتوزيع عادل للدخل، فإن الدولة تقوم بضمان حد أدنى لمستوى المعيشة من خلال برامج الضمان الاجتماعي (تعويضات البطالة، مساعدة المنتجين والعجزة).

اذن خلاصة القول هو انه وبالرغم من قداسية مبدأ الليبيرالية الا ان تدخل الدولة كان ضروريا لضمان الدخل لقليلي او معدومي الدخل، وهذا من خلال سياسات اجتماعية تتعلق بتقديم المنح والتعويضات حتى تستطيع هذه الفئة تحويل حاجاتها الي طلب وهو مايؤمن به النظام الراسمالى. اما فيما يتعلق بالنظام الاشتراكي فما يؤخذعليه كان يتعلق باستحالة القضاء على حاجات الافراد، اذ يوجد من هو في استعداد للدفع مقابل الحصول على السلع والخدمات غير المتاحة(ظهور طلب)، وعندما يظهر الطلب يظهر لا محالة العرض، وهو ما اوجد السوق الدخيلة وغير الرسمية(سوق سوداء، سوق موازية.....).

III. النظام الاقتصادي الإسلامي:

1. خصائصة:

أ. **مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا:**

- ✓ **مبدأ الملكية الفردية (الخاصة):** يحترم الإسلام الملكية الخاصة وإن كان حق الملكية ليس حقا مطلقا وإنما هو مرتبط بتحقيق منفعة الجماعة وذلك من خلال قيود اكتسابها وقيود تنميتها والإنتفاع بها وقيود على نقلها للآخرين.
- ✓ **مبدأ الملكية العامة:** ويقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة مثل الملكية شائعة الانتفاع والأراضي الموقوفة للمصلحة العامة.
- ✓ **مبدأ احترام وتقدير العمل:** العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.
- ✓ **مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات:** من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة ...إلخ.
- ✓ **مبدأ تدخل الدولة في النشاط الإق لحل المشكلة الإقتصادية:** حيث تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعي التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وذلك من خلال التكافل بين الأفراد والصدقات والزكاة ومسؤوليات أولى الأمر وغيرها.[iii]

2. حل المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي:

يختلف موقف الاقتصاد الإسلامي، عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي إزاء المشكلة الإقتصادية اختلافا جذريا سواءا من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها.

في النظام الرأسمالي: تكمل المشكلة في التناقض بين الموارد الإقتصادية النادرة وحاجات الإنسان المتعددة هذا يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل.

في النظام الاشتراكي: المشكلة الاقتصادية تتجسد في التناقض بين شكل الملكية والتوزيع وشكل الإنتاج فإذا ساد التوافق بينهما فإن ذلك سيؤدي للاستقرار (أي أن المشكلة تكمن في استغلال القوى العاملة وسوء التوزيع الناشئ على سلطة الملكية الخاصة **وبذلك فإن المفكرين الاشتراكين يرون أن علاج هذه المشكلة يكمن في إلغاء الملكية الخاصة واحلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج وأن يصبح مبدأ التوزيع وفق قاعدة (لكل حسب جهده ولكل حسب عمله** وبذلك تسود العدالة في التوزيع وإشباع الحاجات.

في النظام الإسلامي: تتلخص المشكلة الاقتصادية في أن الندرة النسبية للموارد الإقتصادية ليست مشكلة حقيقية بحد ذاتها، نظرا لأن هذه الندرة هي التي تجعل للحياة هدفا ولرسالة الانسان معنى، وهي حكمة إلاهية تهدف لحث الإنسان على أعمار الأرض، اي أن المشكلة الإقتصادية سببها الإنسان الذي يبدد الأرض والموارد ويتقاعس في استغلالها.

لماذا ظهر الفكر (التيار) التجاري: يتركز الرأسمالية على تراكم رأس المال ولتي تبرزت مع تزايد النشاط التجاري وازدهاره وانتشار استعمال النقود والبحث في مفهوم الثروة الفردية والجماعية لذلك للرأسمالية بدأت في التبلور على يد التجاريين لأن لتجارة كانت النشاط المؤدي لتراكم رأس المال أم الأنشطة الأخرى كانت مكملة لخدمة التجارة يهدف تراكم رأس المال تشكي الثروة).

- ✓ ظهور الدولة القومية الحديثة التي بلورت اتجاهات المدرسة التجارية إجابة على الأسئلة ماهي طرق قوة الدول اقتصاديا وسبل ثرائها؟ وماهي للثروة الحقيقة للدولة.
- ✓ انهيار النظام الاقطاعي.
- ✓ التحرر من هيمنة الكنيسة.
- ✓ تزايد أهمية التجارة.
- ✓ ظهور وتزامن عصر النهضة الأوروبية مع الرأسمالية التجارية.
- ✓ أهمية النقود لتكوين رأس المال واعتبار التجارة الطريق الأسرع لتكوينها.

[i] . محمد حمدي النشار، النظم الاقتصادية، جامعة اسيوط، 1965، ص 83.
[ii] . نامق، صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، دار المعارف، 2007، ص 114.
[iii] . حازم الوادي، النظام الإقتصادي في الإسلام، دار الكتاب الثقافي، 2009، ص 153.